

Distr.: General  
11 January 2013  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية  
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بدّ لي في بداية هذا العام الجديد من الإعراب مرة أخرى عن مخاوفنا الجدية بشأن حملة الاستيطان الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي حملة تقوض الاتصال الجغرافي لأرض دولة فلسطين وتقوض وحدتها وسلامتها، كما تهدد بجعل تحقيق حل الدولتين من أجل السلام على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ حلاً مستحيلًا. لقد وصلنا إلى منعطف حاسم، ونعتقد أن مضي إسرائيل في ازديادها الصارخ للقانون الدولي يتطلب اهتماما عاجلا وإجراءات مسؤولة من جانب المجتمع الدولي، من أجل إلزام السلطة القائمة بالاحتلال بوضع حد لجميع هذه الانتهاكات الخطيرة وإنقاذ آفاق التوصل إلى حل سلمي.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أعلنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اعتزامها المضي قدما في تنفيذ خططها لبناء أكثر من ٦٠٠٠ وحدة استيطانية غير قانونية جديدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لغرض محدد هو مواصلة الاستيطان في القدس الشرقية المحتلة والمناطق المحيطة بها. وتلا هذه الإعلانات الاستفزازية تأكيد الموافقة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر على بناء ٦١٢ وحدة لمستوطنة "جفعتا هماتوس" غير القانونية؛ واتخاذ قرار في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ببناء ١٢٠٠ وحدة



أخرى في منطقة "جيلو" في بيت لحم؛ وإصدار أوامر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر بمصادرة ٤٥٦ دونم من أراضي قرية بيت إكسا في شمال غرب القدس، من أجل تشييد جدار يحيط بالقرية من جميع الأطراف، ويعزلها عن أكثر من ١٢ ٠٠٠ دونم من أراضيها الزراعية.

ويأتي هذا التصعيد الاستيطاني غير المسبوق على خلفية خطط لإنشاء مستوطنات غير قانونية في مناطق حساسة تقع إلى الشرق وإلى الجنوب من القدس الشرقية المحتلة، وهي المنطقة المسماة "هاء - ١" ومنطقة تلال بين القدس وبيت لحم، صودرت لإنشاء مستوطنة "جفعات هماتوس"، وكتنهما تشكل جزءاً لا يتجزأ من استمرار دولة فلسطين وقدرتها على البقاء. وتأتي هذه الخطط الإسرائيلية بشكل متعمد في إطار الاستفزازات المباشرة والإجراءات العقابية الموجهة ضد الشعب الفلسطيني وقيادته بعد حصول فلسطين على مركز الدولة المراقبة غير العضو في الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وهو إنجاز سياسي ودبلوماسي كامل الشرعية لقي تأييداً ساحقاً من المجتمع الدولي، الذي تحرك بما يتماشى والتزامه الثابت بحل الدولتين المستند إلى قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القرارات بالمضي قدماً في هذه الخطط المدمرة غير القانونية، إلى جانب عمليات بناء المستوطنات و"البؤر الاستيطانية" والجدار، وهي عمليات جارية بالفعل، تمت في ازدياد تام لإرادة المجتمع الدولي، الذي طالب مراراً بوقف الأنشطة الاستيطانية وقفاً كاملاً، ودعا إسرائيل إلى احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي هذا الصدد، تؤكد من جديد أن بناء إسرائيل للمستوطنات وسائر الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، تشكل انتهاكات جسيمة بموجب المادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، وتشكل بالتالي جرائم حرب، وكذلك وفقاً للمادة ٨٥ (٤) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف والمادة ٨ (٢) (ب) '٨' من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الآونة الأخيرة، ازدادت معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين من جراء هذه الحملة الاستيطانية الخبيثة أيضاً بسبب العواقب الناتجة عن الجدار الذي شيده إسرائيل بشكل غير قانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفضلاً عن مصادرة الأراضي، وعزل القرى والبلدات، وعرقلة الوصول إلى المدارس والمستشفيات والأسواق والأراضي الزراعية، وعرقلة الحركة، وخنق التنمية الاقتصادية، فإن الأثر السلبي الذي خلفه الجدار على البيئة قد ازداد وضوحاً في ظل الطقس الشتوي الشديد الذي سيطر على فلسطين في الأيام الأخيرة. فعلى سبيل المثال، أدت الأمطار الغزيرة إلى حدوث فيضانات وأضرار شديدة في مناطق مثل

قليلية، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ٤٢ ٠٠٠ نسمة، محاطة تماماً بالجدار الذي أعاق الصرف الطبيعي للمياه وتسبب في فيضان مياه القاذورات. وهذا التدهور وسوء الاستغلال اللذان شهدتهما البيئة في فلسطين نتيجة لهذه الحملة الاستيطانية غير القانونية يشكلان انتهاكا آخر لحقوق الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ولا بدّ لنا في هذا الوقت من أن نلفت الانتباه مرة أخرى إلى ما يمارسه المستوطنون الإسرائيليون باستمرار من عنف وتدمير وإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية في انتهاك للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وتشمل الحوادث الخطرة التي شهدتها هذه الفترة ما يلي:

(أ) في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ضرب مستوطنون إسرائيليون مسلحون عدة أطفال فلسطينيين ضربا مبرحا في منطقة تل الرميدة في وسط مدينة الخليل؛

(ب) في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أغار عشرات المستوطنين الإسرائيليين على قرية القصرة، قرب نابلس، واقتلعوا أكثر من ١٩٠ شجرة زيتون، واعتدوا على فلسطينيين وأوقعوا أضرارا في منازل وعربات؛ وفي اليوم نفسه، أغار مستوطنون على قرية بيت أمر قرب الخليل وأحرقوا سيارة وجرارا زراعيا ولطخوا جدران المباني بعبارات من قبيل "العربي الجيد هو العربي الميت"؛

(ج) في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، هاجم مستوطنون إسرائيليون قرية جالود، جنوب نابلس، ورشقوا فلسطينيين بالحجارة مما أدى إلى جرح طفل في الثانية من العمر ووالده وعمه وتدمير عدة منازل؛

(د) في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، هاجم مستوطنون إسرائيليون فلسطينيين كانوا يلعبون بالثلج في قرية عوريف جنوب نابلس. واستُخدمت الذخيرة الحية لإطلاق النار على الشاب طارق زيدان الصفدي البالغ من العمر ٢٢ عاما في الاشتباكات التي تلت ذلك مع المستوطنين والقوات الإسرائيلية المحتلة؛

(هـ) في ١٠ كانون الثاني/يناير أيضا، أطلق مستوطنون النار على فلسطينيين من قرية قصرة، مما أدى إلى جرح سامر مسامير، وهو رجل فلسطيني يبلغ من العمر ٢٦ عاما.

وجميع هذه المسائل الخطيرة تفاقم الحالة والتوترات على أرض الواقع، وهي ستؤدي، إذا تم تجاهلها، إلى آثار سلبية بعيدة المدى تضر بإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام يقوم على أساس الرؤية المتمثلة في وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفقا لحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وتحقيق تعايش فلسطيني - إسرائيلي حقيقي يُعد جوهريا لتحقيق السلام

في الشرق الأوسط. ومجلس الأمن على وجه الخصوص ملزم، بحكم ما يمليه عليه ميثاق الأمم المتحدة، بالتصدي لهذه المسائل ذات الصلة بالسلم والأمن الدوليين، ويجب عليه أن يحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولية ما ترتكبه من انتهاكات، كما يجب عليه أن يحفظ إمكانية تحقيق السلام ويفعلها.

ولا تزال القيادة الفلسطينية ملتزمة بالسير في طريق السلام وبالحل القائم على وجود دولتين، وهي تكرر التأكيد على أنه قد آن الأوان منذ وقت طويل لكي يؤكد مجلس الأمن قراراته ذات الصلة ويعبر من جديد عن رفضه للحملة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل في هذا المنعطف الحاسم الذي سيقدر مدى إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين والطريق إلى الأمام. ولا بد من توجيه رسالة قوية واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضرورة وقف سياساتها غير القانونية وبضرورة الالتزام بالسلام وإلا ستخضع للمساءلة. فلا يجب أن يتم التسامح مع عرقلة السلام بعد الآن. بل يجب أن تتركز جميع الجهود على تهيئة الأجواء المناسبة لإطلاق عملية سلام جوهرية مجدية ترمي إلى وضع نهاية للاحتلال، وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق حل عادل ودائم للنزاع بجميع جوانبه.

وتأتي هذه الرسالة إلخافاً برسائلنا السابقة التي بلغ عددها ٤٤٨ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432) إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/67/645-S/2012/942) سجلاً أساسياً للجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن كل ما ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب والأعمال الإرهابية الصادرة عن الدول والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، ويجب تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة